الفضل : تحديد أولويات اللجنة لم يكتمل بعد ولكن توجد ملامح بشأنه

«التشريعية» تحيل 23 اقتراحاً بقانون و17 موضوعاً إلى اللجان المختصة

أحالت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية، خلال اجتماعها أمس، 23 اقتراحًا بقانون و17 موضوعًا إلى اللجان المختصة بعد انتهاء دراستها من الناحيتين الدستورية والقانونية.

وتوقع عضو اللجنة النائب أحمد الفضل، في تصريح صحفي عقب الاجتماع، أن تنتهي اللجنة من جميع الإحالات القديمة المدرجة على جدول أعمالها بعد 8 اجتماعات فقط إذا استمرت بهذه الوتيرة، مؤكدًا أن التحدي الأكبر في المواضيع التي تدخل في صلب اختصاص اللجنة وتحتاج إلى تعمق في الدراسة.

وبين أن اللجنة التشريعية لا تنظر في صلب مواضيع الإحالات إلا من ناحية الدستورية من عدمها، كما أنها لا تبدي رأيها في المواضيع بل تترك هذا الأمر للجان المختصة، مشيرًا إلى انه وافق على بعض المواضيع غير المقتنع بها ولكنه اقرها من الناحية الدستورية فقط.

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية

واوضح أن تحديد اولويات اللجنة لم يكتمل بعد ولكن توجد ملامح بشأنه، مؤكدًا أن التحديد النهائي لا يمكن أن يتم إلا بعد التنسيق مع لجنة الأولويات والجانب الحكومي أيضا.

وقال « نريد أن نضع ترتيبًا معينًا بحيث لا تخل رغبات الأعضاء بالأولويات المتفق عليها مع الحكومة ».

ولفت الفضل إلى اتفاق أعضاء اللجنة على عقد اجتماعاتها يومي الاثنين والثلاثاء من الأسابيع التي لا توجد فيها جلسات لمجلس الأمة، بينما تعقد اجتماعًا واحدًا في الأسابيع التي توجد فيها جلسات للمجلس، مؤكدًا أن هذا الترتيب سيرفع معدل عمل اللجنة إلى 12 ساعة في الشهر، وهو ما يعادل ضعف وتيرة العمل في السابق.

وعن أبرز مواضوعات الإحالات قال الفضل إنها متنوعة: فهناك موضوعان يتعلقان بالمتقاعدين وتحصين معاشاتهم التقاعدية وإدخال فئات جديدة، وموضوعات تتعلق بالعقار وتنظيمه وإنشاء شركة للتعمير وبناء المساكن، بالإضافة إلى مواضيع تتعلق بالخدمات الحكومية.

وأفاد بأن اللجنة رفضت الاقتراح بقانون الذي تقدم به في شأن الانتخابات باشتراط إجراء فحص البصمة الوراثية للمرشح لعدم دستورية المقترح.

أكد أن أسلوبها يضع وزير المالية في الحرج

عمر الطبطبائي: ردود هيئة الاستثمار على الأسئلة البرلمانية لا تتميز بالشفافية

انتقد النائب عمر الطبطبائي أسلوب الهيئة العامة للاستثمار في الرد على أسئلته البرلمانية وسعيها لإخفاء الحقيقة، مؤكدًا أن هذا الأسلوب يضع وزير المالية د.نايف الحجرف في حرج.

وقال الطبطبائي، في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، إن المسؤولين في الهيئة استندوا على حكم المحكمة الدستورية بشأن خصوصية الإفراد في عدم الرد على أسئلته البرلمانية، وانه عرض الردود على المستشار القانوني للمجلس الذي اكد له أن إجابات الهيئة خاطئة.

وقال «ابلغت الوزير نايف الحجرف بممارسات الهيئة، وانا لم اسال عن امور شخصية للموظفين كي تتذرع الهيئة بحكم الدستورية».

وكشف الطبطبائي عن انه سيوجه حزمة جديدة من الأسئلة إلى هيئة الاستثمار ستكون اكثر تفصيلا، ومتمنيًا ألا يصل الأمر إلى المساءلة السياسية، وخاصة أن لديهم الوقت الكافي لمعالجة المشكلة.

وأوضح ان احد الأسئلة التي وجهها تخص مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، ولم يسأل عن أرصدتهم في البنوك ولا ملكياتهم الخاصة، بل يخص المال العام.

عمر الطبطبائي

وبين أن الموضوع الأخطر هو أن مدير الصندوق الأوروبي الذي تصل قيمة استثماراته إلى 40 مليار دولار، خرج في إجازة من غير راتب والمنصب شاغر منذ عامين أما الإجازة 6 أشهر.

ولفت إلى أن هذا المدير لم يقدم استقالته، رغم أنه يدير شركة في الإمارات ويجمع ما بين وظيفتين، وقام باخذ عدد من الموظفين في الهيئة العامة الاستثمار معه إلى الشركة الإماراتية وقدموا استقالاتهم من الهيئة.

وتساءل «لماذا لم يقدم هذا الشخص استقالته؟ وما السر في ترك إدارة الصندوق بهذا الشكل؟»

وأشار إلى أن هذا الشخص يستطيع الحصول على أي معلومة سرية بحكم منصبه وهذا تضارب مصالح في الاستثمارات الخارجية وهي خط دفاعنا الأول بعد القطاع النفطي.

وأكد الطبطبائي أن الهيئة لم تعترف بالخطأ وتحاول ترقيع الموضوع بإعادة المدير موظفا بالهيئة وتعيين شخص آخر في مكانه كمدير للصندوق الأوروبي».

وشدد على أن كل من يدلي بمعلومة غير صحيحة سيتحمل المساءلة السياسية سواء كان الوزير أو الموظفين في الهيئة من خلال لجان التحقيق البرلمانية»، مؤكدًا أن هذا الموضوع لن يدعه يمر مرور الكرام.

شمات

لجنة لتقصي

المالية واتحاد شركات التأمين وغيرها في الجهات المعنية ، لتتولى إعداد صور الدعم المناسبة للمتضررين » كما قرر دفع الدية الشرعية لأسرة المرحوم أحمد الفضلي الذي راح ضحية تلك الأمطار .

وقد أطلع وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشئون البلدية حسام الرومي ، مجلس الوزراء على الجهود المبذولة لإزالة جميع المعوقات التي تعرقل انسياب صرف مياه الأمطار ، والتي تسببت في تجمع كميات كبيرة من الأمطار في الشوارع الرئيسية والطرق السريعة والأنفاق .

كما أحاط وزير الأشغال العامة مجلس الوزراء بشكل لجنة تقصي الحقائق حول جميع الآثار والنتائج التي خلفتها الأمطار ، وتحديد أوجه القصور والخلل والمسئولين عنها ، وتضم ممثلين عن إدارة الفتوى والتشريع وجامعة الكويت ومعهد الأبحاث العلمية وجمعية المهندسين الكويتية وجمعية المحامين الكويتية ، على أن ترفع اللجنة تقريرها لمجلس الوزراء خلال أسبوعين .

كما استعرض المجلس ما قامت به فرق الطوارئ من جهود في سبيل إنجاز مهامها ومسئولياتها والحد من الآثار الناتجة عن الأمطار الغزيرة والسيول ، وإعادة الأمور إلى طبيعتها في المناطق المتضررة ، حرصا على سلامة المواطنين والمقيمين وتجنب المزيد من الضرر والخسائر في الممتلكات العامة والخاصة .

وأشاد مجلس الوزراء بالجهود التي قام بها العاملون في الوزارات المعنية ومختلف الجهات المختصة ، منوها بالدور الإيجابي الذي قام به المواطنون في معاونة الأجهزة الأمنية والذي يعكس روح المسئولية الوطنية العالية .

الغانم : استجواب

الاستعجال وموافقة المستجوب «من وجه اليه الاستجواب» والمجلس ، وذلك وفق اللائحة الداخلية للمجلس.

اضاف انه إذا لم يقدم طلب استعجال الاستجواب ، فسيكون مدرجا على جدول اعمال جلسة 27 نوفمبر الجاري.

وقال إن« جدول اعمال جلسة الغد تم توزيعه ، لكن ممكن إضافة الاستجواب على جدول اعمال الجلسة في حال قدم طلب لمناقشة الاستجواب ويحتاج ذلك إلى موافقة المستجوب ، وهو سمو رئيس مجلس الوزراء ، والمجلس ، على غرار المتبع في الحالات السابقة بما يتوافق مع اللائحة الداخلية لمجلس الأمة».

وبين أن المادة 135 من اللائحة تقول « لا يناقش الاستجواب إلا بعد مرور 8 أيام ، وذلك في غير حالة الاستعجال بموافقة المستجوب والمجلس ، وبالتالي مناقشته تحتاج إلى قرارين من سمو رئيس مجلس الوزراء والمجلس».

اضاف « انا اتحدث عن الأمور الإجرائية المتبعة ، فالاستجواب قدم اليوم – أمس الإثنين – وجدول الأعمال وزع يوم السبت، وتجوز مناقشة الاستجواب الثلاثاء في حالة الاستعجال بموافقة المستجوب والمجلس».

واستطرد الغانم بالقول إنه « ما عدا ذلك فالإجراءات الزمنية وفقا للائحة أن يكون مدرجا على جدول أعمال جلسة 27 ويناقش فيها ، ما لم يطلب المستجوب التأجيل أو تمديد المدة ، وذلك يحتاج أيضا إلى قرار من المجلس، لانه في يوم 27 تكون قد مضت فترة الأسبوعين على تقديم الاستجواب».

من جهته اعلن النائب شعيب المويزري أن الاستجواب الذي قدمه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ، يتكون من محور واحد يتعلق بـ« فشل وزارات الدولة وإدارتها في إدارة الكوارث ومواجهة الأزمات».

وقال المويزري : «لقد قدمت الاستجواب اليوم – أمس الإثنين – وسلمته إلى رئيس مجلس الأمة وهو موجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء، ومن محور واحد يتعلق بقضية كارثة هطول الأمطار التي تابعها الشعب الكويتي، وكذلك وسائل الإعلام المحلية والخارجية».

واعتبر أن الاستجواب فرصة كبيرة لسمو رئيس مجلس الوزراء، بأن يصعد المنصة ويطلع الشعب على جهود أجهزته في التعامل مع كارثة الأمطار.

أضاف أن طبيعة القضية تستوجب أن تكون الجلسة علنية وليست سرية، ليشرح فيها سمو الرئيس كل ما قامت به أجهزة الدولة خلال هذا الحدث.

وقال المويزري : «أعتقد أن سمو الرئيس قادر إما على تفنيد هذا الأمر أو إثبات أن الجهات الحكومية قامت بواجبها على أكمل وجه»، مؤكدًا أهمية أن «يسمع الشعب الكويتي ويشاهد كل الأعمال التي قامت بها الجهات الحكومية خلال كارثة هطول الأمطار».

وأوضح أن «القضية معروفة وواضحة ولا تحتاج أكثر مما شاهده العالم في وسائل الإعلام، ووجهة نظري أنه لا داعي للسرية في تلك القضية التي تحتاج أن يشرح رئيس الحكومة جهود المؤسسات والأجهزة في التعاطي مع كارثة هطول الأمطار».

وأكد المويزري عدم صحة مقارنة الأضرار التي حدثت ببعض الدول الأخرى ، مشيرًا إلى أن «الكوارث تحدث حول العالم لكن أجهزة هذه الدول تكون مستعدة قبل الحدث وقادرة على التعامل مع أي طارئ ولكن ما حدث يوم الجمعة وما قبلها أثبت أن الحكومة فشلت عن مواجهة أي كارثة».

وتساءل «نحن والحمد لله في حالة سلم فإذا لم تقدر الحكومة على التعامل بصورة صحيحة ومتكاملة مع حدث مثل هطول الأمطار، فكيف ستتعامل إذا حدثت لا قدر الله هذه الكارثة في ظل ظروف أخرى في ظل الأوضاع التي نمر بها في الإقليم؟

أضاف معلقًا : « بالتأكيد لن تكون الحكومة قادرة ففي حالة السلم والرفاه لم تقدر وفي أي ظروف أخرى بالتأكيد لن تكون قادرة».

وقال : «أتمنى أن هذا الأمر يتكلم عنه رئيس الوزراء في جلسة الغد ولا تحتاج إلى تأجيل ولا سرية ولا أي أمر آخر فقد شاهدنا تحركات لبعض الأجهزة الحكومية بجهود شخصية وبمعاونة المواطنين والمقيمين ولم تكن الحكومة قادرة على فعل أي شيء».

واعتبر الموزري أن «تحركات الحكومة لا تتناسب وحجم الكارثة التي حدثت وما زلنا نعاني من آثارها حتى الآن، ولا نستطيع أن نقول إنها أمطار بل هي كارثة وأن البوصلة الحكومية للتعامل مع تلك القضية نتج عنه كارثة».

وفي موضوع آخر أشار الموزري إلى أن بعض الوزراء لم يردوا على الأسئلة وبعضهم يردون بمعلومات غير دقيقة ويعتقدون أن النائب لا يملك الإجابة أو أنه مشغول بأمور أخرى.

وقال : « أعطيكم مثالا على ذلك حيث بعث وزير التربية إجابة عن أسئلة عدة في ثلاث كرانين ، ويعتقد هو أو أجهزته أو الإدارات التابعة له أن الكرانين الثلاث تعجزني ، وللأسف اكتشفت أن نصف الإجابات مفقودة ، وليس لها أي ربط مع الكم الكبير من الأسئلة أو الجزء الأكبر من الأسئلة التي قدمتها للوزير».

أضاف : «أيضا نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية أجاب عن بعض الأسئلة إجابات غير صحيحة ومنافية للواقع».

وزاد الموزري : «أيضا بعض الوزراء الآخرين قدمت لهم 10 أسئلة في رسالة واحدة موجهة لهم ولم يجيبوا إلا عن 3 أو 4 أسئلة».

واعتبر أن تعامل الوزراء بهذه الطريقة مع أسئلة النواب يخلق لدينا تصورًا ، بأن أعضاء الحكومة لا يحترمون حق النائب في السؤال وفقا لنص الدستور.

من جانب آخر قال الموزري إن «أحد المواطنين في وزارة الخارجية تعرض لنظلم شديد من قبل نائب وزير الخارجية ومدير مكتبه» ، مضيفا : « هذا المواطن ليس من دائرتي ولا من القاربي ، لكني اعتبر كل الكويتيين إخواني وأقاربي ولا أقبل أن يستمر ظلمه».

وزراء : لا تهاون

لحصر الإضرار التي تعرضت لها البنى التحتية في مدينة صباح الأحمد السكنية ، جراء الأمطار الغزيرة والسيول التي شهدها البلاد أخيرا.

وقالت بوشهري لـ«كونا» إن الفرق ستقوم بجولات في كل قطاعات مدينة صباح الاحمد السكنية لمعاينة الأضرار ، وفحص كفاءة الأعمال التي نفذتها الشركات المتعاقد معها على أن ترفع تقريرها في مدة اقصاها أسبوع من تاريخه.

وأوضحت أن بعض الشركات ستباشر تنفيذ الإصلاحات وفق الكفالة «العشرية» المنصوص عليها في العقود ، من دون تحمل أي كلفة مالية على مؤسسة «السكنية» أو المال العام.

وذكرت أن «السكنية» تعمل بالتنسيق حاليا مع وزارة الأشغال العامة على متابعة الأضرار التي تعرضت لها البنى التحتية للمدينة.

وأفادت بأن «السكنية» سترفع تقريرها الفني إلى لجنة تقصي الحقائق المحايدة التي شكلها وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون البلدية المهندس حسام الرومي مؤكدة انها ستقدم كامل الدعم لأعمال اللجنة.

وشددت بوشهري على أن «السكنية» ستتخذ أقصى العقوبات تجاه الشركات المنفذة تصل إلى شطبها من سجلات المؤسسة ، وفق ما نصت عليه القوانين «في حال ثبت تقصيرها في تنفيذ الأعمال أو تلاعبها».

كما شددت على انه «سيتم محاسبة المسؤولين في «السكنية» إذا ثبت تراخيهم وتقصيرهم في متابعة الأعمال الإنشائية سواء كانوا من القيادات أو الموظفين».

أضافت أن «المؤسسة بدورها ستتخذ إجراءات داخلية لتشديد الرقابة على تنفيذ العقود المستقبلية وتفعيل اللوائح تجاه الشركات المتعثرة في تنفيذ المشاريع أو التي لم تسلمها وفق اشتراطات التعاقد».

ولفتت إلى أن «حقوق المواطنين لا يمكن التهاون بها ، أو القبول بتعريض حياتهم إلى الخطر نتيجة سوء تنفيذ الشركات لعقود البنى التحتية».

من ناحيته ناقش وزير النفط وزير الكهرباء والماء المهندس بخيت الرشيدي ، خطة طوارئ «الكهرباء» واستعداداتها للتعامل مع موجة الأمطار الغزيرة المتوقع هطولها على البلاد الأربعاء المقبل.

وقالت وزارة الكهرباء في بيان صحافي أمس ، إن الرشيدي دعا خلال اجتماع عقده وقيادات الوزارة جميع العاملين في مختلف القطاعات للاستعداد إلى التعامل مع موجة الأمطار ، وتلافي أي سلبيات في خطة الطوارئ التي فعلت خلال موجة الأمطار التي شهدتها البلاد الأسبوع الماضي.

بدوره أكد وزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري ، ابقاء خطة الطوارئ بالوزارة في حالة انعقاد دائم ومضاعفة الجهود والاستعداد التام لاي «طارئ تحسبا لهطول الامطار في الايام القليلة المقبلة.

وقال الجبري خلال اجتماعه بالقائمين على خطة الطوارئ بوزارة الاعلام أمس ، ان النطق السامي لسمو أمير البلاد الشيخ صباح الاحمد ، وما تضمنه من اشادة وشكر كبيرين للجهات الرسمية ، ومنها وزارة الاعلام ، وتسخير كافة الجهود والطاقات للتعامل مع التداعيات المصاحبة لهطول الامطار ، تمثيلا للخطط التي رسمها مجلس الوزراء واللجان المشكلة «ليعد وساما على صدورنا ومبعث فخر واعتزاز لنا جميعا».

ونوه بالمتابعة الحثيثة والتوجيهات السديدة لسمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ، وتشكيل اللجنة العليا للطوارئ ، والتي تتضمن عددا من الوزراء الى جانب ممثلين عن الجهات الحكومية المعنية.

واشاد بما قامت به قطاعات وزارة الاعلام والجهود المبذولة «بروح الفريق الواحد ، عبر تفعيل خطة الطوارئ واستنفار جميع الطاقات بالتنسيق مع الجهات الرسمية والمعنية في استيفاء المعلومات والتوجيهات والتحذيرات عبر شبكة المراسلين بكل شفافية ووضوح ، بهدف ابقاء المواطن والمقيم على اطلاع دائم ودحض الشائعات وطمئنتهم».

كما استمع الوزير الجبري خلال الاجتماع الى شرح مفصل عن ما قامت به قطاعات وزارة الاعلام والاعمال ، التي نفذت من خلال تفعيل خطة الطوارئ من قبل مسؤولي وقيادات الوزارة.

«الميزانيات» تدعو

الخلاف المستحكم ما بين ديوان المحاسبة وشركة المشروعات السياحية وغيرها من القضايا ، مع تأكيد اللجنة ضرورة تمكين الجهات الرقابية من أداء دورها وفق ما نص عليه القانون .

وقال إن اللجنة ستضع جدولا زمنيا لمناقشة الحسابات الختامية للوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2017/2018 ، وملاحظات الجهات الرقابية عليها ، إلى حين ورود الميزانيات في موعدها الدستوري لمناقشتها مع وزارة المالية والجهات المعنية.

وأشار إلى أن اللجنة بحثت امكانية عقد اجتماع موسع يضم سمو رئيس مجلس الوزراء ، بشأن عرض بعض القضايا التي تؤثر على المسار السليم للمالية العامة للدولة.

الفضالة : تعديلات

القانون من جهة إجبار البنوك على تطبيقه ، أن هناك مشكلة حقيقية في قطاع البنوك في تطبيق القانون ، لاسيما أن بعض البنوك ترفض منح نهاية الخدمة كاملة.

وكشف عن إعداده أسئلة موجهة إلى البنك المركزي بشأن اتخاذ البنوك طرقا غير سليمة ومخالفة للقانون في هذا الإطار.

واعتبر أن نهاية الخدمة ليست هي فقط التي تحتاج تعديلا ، بل أيضا المادة 70 من القانون رقم 85 لسنة 2017 الخاص بالعطل الرسمية للموظفين.

ورأى الفضالة أن بعض البنوك تتحايل على هذا التعديل بعدم احتساب يوم السبت من ضمن العطل، مضيفا أن تعديلاته على قانون العمل الأهلي سوف تتضمن تعديلا ينص على اعتبار يوم الراحة ليس من ضمن الإجازات الرسمية.

من جهة أخرى طالب الفضالة الجميع مجلساً وحكومة وشعباً بالتكاتف ، وأن يكونوا يدا واحدة جراء الأمطار الغزيرة التي هطلت على البلاد ومن ثم تأتي المحاسبة في التقصير الذي حدث.

ولفت الفضالة إلى أنه تم اطلاع النواب على كثير من الأمور وأنه سيترك التعليق عقب انتهاء الأزمة.

وكشف عن إعداده بعض الأسئلة البرلمانية بشأن ما حدث تتعلق بخطط الدفاع المدني ووزارة الأشغال والشركات التي حصلت على عقود شبكات المياه والصيانة وسيتم الإعلان عنها عقب الانتهاء منها.

عمر الطبطبائي

استندوا على حكم المحكمة الدستورية بشأن خصوصية الأفراد في عدم الرد على أسئلته البرلمانية، وأنه عرض الردود على المستشار القانوني للمجلس الذي اكد له أن إجابات الهيئة خاطئة.

أضاف : «أبلغت الوزير نايف الحجرف بممارسات الهيئة، وأنا لم أسأل عن أمور شخصية للموظفين كي تتذرع الهيئة بحكم الدستورية».

وكشف الطبطبائي عن أنه سيوجه حزمة جديدة من الأسئلة إلى هيئة الاستثمار ستكون أكثر تفصيلا، ومتمنيًا ألا يصل الأمر إلى المساءلة السياسية، وخاصة أن لديهم الوقت الكافي لمعالجة المشكلة.

وأوضح أن أحد الأسئلة التي وجهها تخص مكافآت أعضاء مجلس الإدارة، ولم يسأل عن أرصدتهم في البنوك ولا ملكياتهم الخاصة، بل يخص المال العام.

وبين أن الموضوع الأخطر هو أن مدير الصندوق الأوروبي الذي تصل قيمة استثماراته إلى 40 مليار دولار، خرج في إجازة من غير راتب والمنصب شاغر منذ عامين أما الإجازة 6 أشهر.

ولفت إلى أن هذا المدير لم يقدم استقالته ، رغم أنه يدير شركة في الإمارات ويجمع ما بين وظيفتين ، وقام باخذ عدد من الموظفين في الهيئة العامة الاستثمار معه إلى الشركة الإماراتية وقدموا استقالاتهم من الهيئة.

وتساءل : « لماذا لم يقدم هذا الشخص استقالته؟ وما السر في ترك إدارة الصندوق بهذا الشكل؟ مشيرا إلى أن هذا الشخص يستطيع الحصول على أي معلومة سرية بحكم منصبه وهذا تضارب مصالح في الاستثمارات الخارجية وهي خط دفاعنا الأول بعد القطاع النفطي.

وأكد الطبطبائي أن الهيئة لم تعترف بالخطأ وتحاول ترقيع الموضوع بإعادة المدير موظفا بالهيئة وتعيين شخص آخر في مكانه كمدير للصندوق الأوروبي».

وشدد على أن كل من يدلي بمعلومة غير صحيحة سيتحمل المساءلة السياسية سواء كان الوزير أو الموظفين في الهيئة من خلال لجان التحقيق البرلمانية»، مؤكدًا أن هذا الموضوع لن يدعه يمر مرور الكرام.

وفي موضوع آخر قال الطبطبائي إن شغور منصب مدير الصناديق الأميركية والكندية والتي تستثمر 60 مليار دولار فقرر مسؤولو الهيئة تعيين مدير من خارج الهيئة.

وبين أنه تم نشر إعلان عن الوظيفة وتقدم شباب الكويت من الكفاءات لشغل المنصب واجتاز ثلاثة منهم الامتحان وبدلا من اختيار أحدهم تم تقديم إعلان آخر تسبب في ظلم أبناء الهيئة الذين يملكون طموحًا لشغل المنصب.

وتابع أنه تم إضافة شرط جديد بالحصول على تخصص اقتصاد، وتقدم شخص من داخل الهيئة، ووقع الاختيار على هذا الشخص بعدما حرموا بقية الموظفين الآخرين أن يتقدموا للمنصب ، مشيرا إلى أن من وقع عليه الاختيار حصل على 16 درجة اما هذا المنصب فيتطلب أن تكون الدرجة 18 حسب لوائح الهيئة العامة للاستثمار.

إسرائيل تستبيح

في المناطق القريبة من غزة، بحسب ما ذكره الجيش الإسرائيلي.

وقال مسؤولون محليون ل «بي بي سي» إن أصوات انفجارات عالية سمعت في منطقة إشكول.

وجاءت هذه التطورات عقب عملية عسكرية إسرائيلية أسفرت مقتل ضابط إسرائيلية، وسبعة فلسطينيين، من بينهم قائد في كتائب عز الدين القسام، الجناح العسكري لحركة حماس.

واعتبر مسؤول المكتب الإعلامي لحركة الجهاد الإسلامي، داوود شهاب، أن هذه الخطوة «رد طبيعي»، موضحا أن «غرفة عمليات المقاومة اتخذت القرار حتى يدرك الاحتلال أنه لا أمن ما لم تكن حياة الشعب الفلسطيني آمنة».

وكان أبو مجاهد، الناطق باسم لجان المقاومة الشعبية، قد أكد في تصريح لبي بي سي أن الفصائل الفلسطينية سترد على ما وصفه بجريمة قتل 7 من عناصر كتائب القسام في عملية سرية إسرائيلية شرق خان يونس جنوب قطاع غزة.

أضاف أبو مجاهد: «قلنا للوسيط المصري أن إسرائيل هي من اخترقت التفاهمات الأخيرة، التي حصل بموجبها هدوء ميداني في غزة، وعليه فسنرد على جريمتهم وعلى عدم التزامهم».

وأدانت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية العملية الإسرائيلية في قطاع غزة، ووصفتها بأنها «جريمة بشعة».

وأكدت الوزارة في بيان، صدر عنها الاثنين، أن ما جرى في قطاع غزة مساء الأحد «عدوان صريح ومخالف بكافة المعايير للقانون الدولي». وطالبت المجتمع الدولي بإلزام إسرائيل بوقف انتهاكاتها ضد أبناء الشعب الفلسطيني.

واجتمع مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي في وقت سابق الاثنين لمناقشة الوضع في قطاع غزة، بعد العملية الإسرائيلية.

واضطر رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى قطع زيارته إلى باريس، وقال للصحفيين قبل مغادرته إن سيبذل قصارى جهده للحيلولة دون تصاعد الوضع إلى ما وصفه بحرب غير ضرورية.

وقالت حركة حماس إن الفريق الإسرائيلي المتخفي الذي نفذ العملية تسلل إلى القطاع قرب منطقة خان يونس في سيارة مدنية ليستهدف القائد الذي قتل بالفعل في العملية.

السيسي يزور

وقالت الوكالة إن السيسي غادر القاهرة للانضمام إلى مؤتمر يستمر يومين في صقلية تستضيفه إيطاليا ، من أجل إيجاد سبل لتحقيق الاستقرار في ليبيا التي تسودها الاضطرابات منذ الإطاحة بحكم معمر القذافي عام 2011.

واختفى ريجيني في القاهرة يوم 25 يناير 2016 في ذكرى بداية الانتفاضة التي أطاحت بحكم حسني مبارك الذي استمر 30 عاما. وعثر على جثته يوم الثالث من فبراير شباط ووجد محققون مصريون آثار تعذيب شديد عليها.

وقالت مصادر أمنية ومخابراتية لرويترز في 2016 إن الشرطة اعتقلت ريجيني خارج محطة مترو الأنفاق في القاهرة يوم 25 يناير كانون الثاني من ذلك العام ثم نقلته إلى مجمع يديره جهاز أمن الدولة.

ونفى مسؤولون مصريون مرارا أي دور لهم في مقتل ريجيني.

ووترت القضية العلاقات بين مصر وإيطاليا التي استدعت سفيرها بسبب المسألة. وعادت العلاقات في العام التالي عندما قالت روما إنها ستعيد مبعوثها للقاهرة لمواصلة البحث عن قتلة ريجيني.

فرنسا : ليس لدينا

لفرنسا وألمانيا وبريطانيا، ولكن في مقابلة مع قناة «فرانس 2» قال لو دوريان إن بلاده لم تحصل أي تسجيلات، على حد علمه.

وعندما سُئل عما إذا كان ذلك يعني إن أردوغان كان يكذب، قال لو دريان «الأمر يعني أنه يلعب لعبة سياسية في هذه الظروف».

وأعربت تركيا عن غضبها إزاء تصريحات وزير الخارجية الفرنسي، ووصفت تصريحات لو دوريان بأنها «غير مقبولة».

وقال فخر الدين ألتون، المدير الإعلامي للرئاسة التركية، «من غير المقبول أن يتهم الرئيس التركي بأنه يلعب لعبة سياسية».

أضاف «دعونا لا ننسى أن هذه القضية كان سيتم التستر عليها دون الجهود التركية الحثيثة».

وأثار مقتل خاشقجي غضبا دوليا ولكن القوى الدولية لم تتخذ إجراءات ملموسة ضد السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، والحليف الرئيسي لواشنطن في مساعيها لتحجيج النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط.

وناقش الرئيس الأمريكي دونالد ترامب مع أردوغان كيفية الرد على مقتل خاشقجي، حسبما قال مسؤول في البيت الأبيض.

ومن جانبه، قال رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو إن المخابرات الكندية استمعت إلى تسجيلات تركية بشأن مقتل خاشقجي، مضيفا أنه شخصيا لم يستمع إلى التسجيلات.

وقال ترودو «وكالات الاستخبارات الكندية كانت تعمل عن كثب مع الاستخبارات التركية وحصلت على معلومات كاملة عما لدى تركيا من معلومات تود مشاركتها. كما أنني تحدثت إلى إردوغان منذ أسبوعين».